



الأمانة العامة  
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج01/س(05/16)/05-مج(0197)

اجتماع  
مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري  
في دورته غير العادية

نتائج الاجتماع

القاهرة: 2016/5/28

## فهرس

### نتائج اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية

القاهرة: 28 مايو/ أيار 2016

---

- 3.....8043 ..... قرار بشأن التحركات الدبلوماسية القادمة بشأن القضية الفلسطينية
- قرار بشأن مشروع جدول أعمال مجلس الجامعة على مستوى القمة في دورته العادية (27) .....8044.....6
- 7.....8045 ..... قرار بشأن تطورات الوضع في دولة ليبيا
- 9.....8046 ..... قرار بشأن تطورات الأوضاع في الجمهورية اليمنية

## التحركات الدبلوماسية القادمة بشأن القضية الفلسطينية

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري المنعقد في دورته غير العادية بتاريخ 28 مايو/ أيار 2016، في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية برئاسة مملكة البحرين، وبعد استماعه للعرض الذي قدمه فخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، حول آخر الأوضاع والمستجدات في القضية الفلسطينية،

- وبعد اطلاعه على مذكرة الأمانة العامة،
- وإذ يؤكد على قراراته السابقة في هذا الشأن، وآخرها قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري أرقام 7992 و 7993 و 7994 و 7995 د.ع (145) بتاريخ 2016/3/11، وقراره رقم 7986 في دورة غير عادية على المستوى الوزاري (2015/11/9)، وعلى بيانات المجلس في هذا الشأن خاصة البيان رقم 181 د.ع (141) بتاريخ 2014/3/9،
- واستناداً إلى قرارات مجلس الجامعة على مستوى القمة وآخرها قرارات قمة شرم الشيخ 2015 أرقام 614 و 615 و 616 و 617 و 618 بتاريخ 2015/3/29،
- وإذ يؤكد على أهمية تقديم كل الدعم للشعب الفلسطيني المناضل، وتأكيد التضامن معه والوقوف إلى جانبه في تصديه بعزيمة وإصرار لكافة أشكال المخططات والاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية اليومية على أرضه ومقدساته وممتلكاته،

### يقرر

- 1- التأكيد على خيار تحقيق السلام العادل والشامل بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكامل الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام 1967، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير وإقامة دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشرقية، وإطلاق سراح جميع الأسرى والمعتقلين من سجون الاحتلال، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، استناداً إلى القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية، وقرارات القمة العربية.
- 2- تحميل إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، المسؤولية الكاملة عن تقويض عملية السلام وإفشال المفاوضات بسبب استمرارها بالاستيطان وبممارساتها غير القانونية ورفضها الالتزام بمرجعيات عملية السلام، والتأكيد على وجوب التزام أي عملية مفاوضات

مستقبلية بالمرجعيات المتمثلة بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية كما قُدمت عام 2002 ومبدأ الأرض مقابل السلام، وتحقيق حل الدولتين وضمن إطار زمني محدد متفق عليه لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي والتأكيد على أن قضايا الحل النهائي للصراع العربي الإسرائيلي هي الحدود واللاجئين والقدس والاستيطان والأسرى والأمن والمياه.

3- دعم المبادرة الفرنسية، وكافة الجهود العربية والدولية، لتوسيع المشاركة الدولية لحل القضية الفلسطينية، بدءاً بعقد الاجتماع الوزاري الدولي في باريس يوم 2016/6/3، والإسراع بعقد المؤتمر الدولي للسلام، وخلق آلية متعددة الأطراف بهدف العمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة، بعاصمتها القدس الشرقية، على حدود الرابع من يونيو/ حزيران 1967، وذلك وفق المرجعيات الدولية والقانونية، بما فيها قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية لعام (2002)، ووضع جدول زمني للمفاوضات ولتنفيذ ما يُتفق عليه، ضمن إطار آلية متابعة دولية جديدة.

4- التأكيد على عدم قبول الحلول الانتقالية، ومشروع الدولة ذات الحدود المؤقتة، والرفض المطلق للاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، ورفض تكريس نظام الفصل العنصري الإسرائيلي (الأبارتايد) القائم حالياً.

5- إعادة التأكيد على الرفض القاطع لجميع السياسات والبرامج والخطط الإسرائيلية غير القانونية التي تستهدف ضم مدينة القدس الشرقية المحتلة، وتشويه هويتها العربية وتركيبها السكانية، والمساس بمقدساتها، وعزلها عن محيطها الفلسطيني.

6- دعوة المجتمع الدولي إلى إلزام إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بقرارات الشرعية الدولية، وميثاق الأمم المتحدة، وعدم انتهاك القوانين الدولية، ورفع حصارها الجائر وغير الشرعي عن قطاع غزة، وتنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية والثنائية، وفي هذا الإطار، فإن مجلس الجامعة يجدد دعم قرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية الداعية إلى إعادة النظر في كل العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية الفلسطينية مع إسرائيل.

7- دعوة المجتمع الدولي إلى تجريم الاستيطان ووضع التنظيمات الاستيطانية الإسرائيلية على قوائم المنظمات الإرهابية، وملاحقة أعضائها أمام المحاكم الدولية.

8- مواصلة تكليف اللجنة الوزارية العربية، المعنية بإنهاء الاحتلال، بإجراء المشاورات والتحرك في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن، لاستصدار قرار بوقف

الاستيطان الإسرائيلي وإرهاب المستوطنين في أرض دولة فلسطين المحتلة، وإعادة التأكيد على بطلان وعدم قانونية وعدم شرعية الاستيطان.

9- مواصلة تكليف اللجنة الوزارية العربية بإجراء الاتصالات والمشاورات مع مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة، لإعداد نظام حماية دولية للشعب الفلسطيني وأرضه وممتلكاته ومقدساته.

(ق: رقم 8043 - د.غ.ع - 2016/5/28)

مشروع جدول أعمال مجلس الجامعة على مستوى القمة  
في دورته العادية (27)

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 8001 د.ع (145) بتاريخ 2016/3/11،
- وبعد استماعه إلى مداخلة معالي وزير خارجية الجمهورية الإسلامية الموريتانية بشأن التحضيرات الجارية للقمة المقبلة د.ع (27)،

يقرر

اعتماد مشروع جدول أعمال مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة د.ع (27)، لعرضه على اجتماع وزراء الخارجية التحضيري للقمة المقرر عقده في نواكشوط بتاريخ 2016/7/23.

(ق: رقم 8044 - د.ع.ع - 2016/5/28)

## تطورات الوضع في دولة ليبيا

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري المنعقد في دورته غير العادية بتاريخ 28 مايو/ أيار 2016، في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية برئاسة مملكة البحرين، وبعد استماعه للعرض الذي قدمه دولة الرئيس فايز السراج رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني بدولة ليبيا،

- وبعد اطلاعه على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى قرارات المجلس وآخرها القرار رقم 8008 في دورته العادية (145) على المستوى الوزاري بتاريخ 2016/3/13،
- وعلى رسالتي دولة الرئيس فايز السراج رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الموجهة إلى معالي الأمين العام للجامعة العربية بتاريخ 2016/5/10،
- وإذ يؤكد مجدداً على الالتزام باحترام وحدة وسيادة ليبيا وسلامة أراضيها، وحماية مواطنيها، والحفاظ على استقلالها السياسي، وعلى رفض التدخل الخارجي والعسكري في الشأن الليبي،

### يقرر

- 1- الترحيب ببدء المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني مباشرة أعماله من العاصمة طرابلس، واعتبار قراره رقم (4) لسنة 2016 بتشكيل حكومة الوفاق الوطني خطوة هامة نحو تنفيذ بنود الاتفاق السياسي الليبي الذي تم التوقيع عليه في مدينة الصخيرات بالمملكة المغربية.
- 2- دعوة الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم السياسي والمعنوي والمادي لحكومة الوفاق الوطني الليبي بوصفها الحكومة الشرعية الوحيدة لليبيا والامتناع عن التواصل مع أي أجسام تنفيذية أخرى موازية لها، والترحيب بقرار المجلس الرئاسي رقم (12) لسنة 2016 الخاص بتفويض المرشحين كوزراء لحكومة الوفاق الوطني إلى حين اعتماد الحكومة من قبل مجلس النواب وأدائها القسم القانوني، وكذلك الدعوة لمساعدتها بشكل عاجل لتفعيل وتأهيل المؤسسات الأمنية والعسكرية والمدنية ومدها بالخبرات والأدوات اللازمة في المجالات التي يحددها المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني للاضطلاع

بمسؤولياتها الوطنية الملحة وكذلك الالتزام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وآخرها القرار رقم 2259(2015) والقرار رقم 2278(2016).

3- الترحيب بالبيان الصادر عن الاجتماع الوزاري الدولي من أجل ليبيا في فيينا بتاريخ 16 مايو/ أيار 2016، ونتائج الاجتماع الثامن لدول الجوار في تونس بتاريخ 22 مارس/ آذار 2016، والتأكيد على أهمية آلية دول الجوار في تعزيز مسار التسوية السياسية في ليبيا.

4- دعوة كل الدول إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية لليبيا بما في ذلك توريد الأسلحة للجماعات المسلحة، والامتناع عن استخدام الوسائل الإعلامية للتحريض على العنف ومحاولة تقويض العملية السياسية.

5- التأكيد على رفض أي تدخل عسكري في ليبيا لعواقبه الوخيمة على هذا البلد والمنطقة أجمع، والتشديد على أن أي عمل عسكري موجه لمحاربة الإرهاب لا يتم إلا بناءً على طلب من حكومة الوفاق الوطني وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

6- التأكيد على ضرورة مواجهة الإرهاب بشكل حاسم ودعم الجيش الليبي في مكافحته لكافة التنظيمات الإرهابية بما فيها تنظيم داعش وتنظيم القاعدة وأنصار الشريعة وغيرها من التنظيمات المصنفة من قبل الأمم المتحدة كمنظمات إرهابية.

7- الطلب إلى الأمين العام مواصلة اتصالاته ومشاوراته مع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة إلى ليبيا ومع مختلف الأطراف الليبية، ودول الجوار الليبي من أجل تذليل الصعاب التي مازالت تعترض تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي الموقع في مدينة الصخيرات المغربية تحت رعاية الأمم المتحدة.

(ق: رقم 8045 - د.غ.ع - 2016/5/28)

## تطورات الأوضاع في الجمهورية اليمنية

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري المنعقد في دورته غير العادية بتاريخ 28 مايو/ أيار 2016، في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية برئاسة مملكة البحرين، بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى قراراته السابقة في هذا الشأن،

### يقرر

- 1- التأكيد مجدداً على استمرار دعم الشرعية الدستورية بقيادة فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية، وعلى أن أي مشاورات أو مفاوضات لا بد وأن تنطلق من المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة خاصةً القرار رقم 2216(2015).
- 2- التأكيد على الموقف العربي الداعم لمسار الحل السياسي الجاري في دولة الكويت تحت رعاية الأمم المتحدة، وتوجيه الشكر وعميق التقدير لدولة الكويت الشقيقة أميراً وحكومةً وشعباً لما وفرت من مناخاتٍ وأجواءٍ ايجابية ولما تبذله من جهودٍ لإنجاح المشاورات، وتوجيه الشكر أيضاً لمبعوث السكرتير العام للأمم المتحدة السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد نظراً لما يقوم به من جهودٍ في سبيل إخراج اليمن من الأزمة التي تمر بها.
- 3- التأكيد على المرجعيات المتفق عليها وعلى ضرورة الالتزام بما جاء في أجندة بيبيل السويسرية، وعلى النقاط الخمس المقدمة من المبعوث الأممي السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد والإطار العام ومهام اللجان المشتركة، وعلى أن الأولوية هي انسحاب الميليشيات من مختلف المناطق والمدن وتسليم الأسلحة وإخلاء مؤسسات الدولة.
- 4- التأكيد على ضرورة إطلاق سراح المعتقلين والأسرى والمحتجزين والمختطفين والسجناء السياسيين ومعتقلي الرأي وفي مقدمتهم الصحفيين والناشطين دون قيدٍ أو شرط.
- 5- التأكيد على استئناف العملية السياسية من حيث ما انتهت إليه قبل الانقلاب، وذلك بمناقشة مسودة الدستور والاستفتاء عليه وإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية.

- 6- التأكيد على ضرورة وأهمية التزام الميليشيات الانقلابية بالضمانات التي قدمها المبعوث الأممي بناءً على اللقاء الذي تم في الدوحة بين فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي وسمو أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني والسيد بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة.
- 7- تقديم الشكر لدول التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية الشقيقة على ما يبذلونه من جهودٍ في عودة الأمن والاستقرار ودعم الشرعية الدستورية ممثلة بفخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي، وعلى دعمها السخي لعمليات الإغاثة الإنسانية ولجنة التهئية، وجميع الدول العربية التي تساهم في دعم الأمن والاستقرار في ربوع اليمن.
- 8- الإشادة العالية بالمواقف الوطنية المسؤولة لوفد حكومة الجمهورية اليمنية في المشاورات الجارية في دولة الكويت الشقيقة وما أبداه من نوايا صادقة ومخلصة وحرص على وضع نهاية عاجلة وسريعة للحرب الدائرة وما خلفته وتخلفه من ويلات ودمار ومعاناة إنسانية بالغة السوء.
- 9- إدانة ما يقوم به وفد الميليشيات الانقلابية من التفاف على ما تم الاتفاق عليه في هذه المشاورات وتعتمده المماطلة والتلاعب حيناً والتعنت حيناً آخر الأمر الذي يدل على أنه لم يذهب للتفاوض بمصادقية وإنما بغرض كسب الوقت وإطالة أمد الأزمة والانتشار ميدانياً خاصةً مع قيامه يومياً بقصف المدنيين والاستمرار في فرض الحصار على مدينة تعز هذا بالإضافة إلى ارتكاب العديد من الانتهاكات والخروقات اليومية للاتفاقات الخاصة بإيقاف إطلاق النار في مختلف المناطق.
- 10- دعم جهود الحكومة اليمنية والإشادة بالجهود التي تبذلها دول التحالف العربي في مكافحة الإرهاب ومواجهة تنظيم القاعدة، ونشير بصورة خاصةً للجهد المشترك بقيادة التحالف العربي والحكومة اليمنية في اجتثاث خطر الإرهاب في مدينة المكلا.
- 11- الدعوة إلى تقديم الدعم الاقتصادي العاجل للحكومة اليمنية حتى يتسنى لها مواجهة التحديات المتسارعة والأوضاع المتردية وإيقاف التدهور المستمر وغير المسبوق في الأحوال المعيشية للمواطنين.

(ق: رقم 8046 - د.غ.ع - 2016/5/28)